مشكلات وحلول للقطاع الزراعي في العراق

واقع القطاع الزراعي في العراق:

- - تراجع نسبة الانتاج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي GDP، مقابل تزايد نسبة الانتاج النفطي فيه. فضلا عن استمرار مشكلة البطالة واستمرار التوظف الحكومي والبطالة المقنعة.
- - تزايد فاتورة الاستيراد الغذائي والحيواني، مما يكلف الاقتصاد والموازنة مبالغة طائلة، لم يعد الاقتصاد المحلي قادرا على تحملها، خاصة مع استمرار مظاهر تدهور اسعار النفط.
- - تراجع دور القطاع الخاص في المساهمة في الانتاج الزراعي والحيواني، فضلا عن ضعف دور البحث والتطوير ومراكز البحوث في تزايد الانتاج الزراعي والحيواني.
- - ضعف الترابط القطاعي ، خاصة بين القطاع الزراعي والصناعي، وهو امر لا بد ان يمنح اولوية في التخطيط الاستراتيجي، لما له من دور في رسم خارطة طريق لنوعية المنتجات الزراعية واعتبارها كمدخلات للقطاع الصناعي، ومنحها الاولوية في مجال الحماية من المنافسة الاجنبية والدعم الحكومي.
- - اهمال دور مخرجات التعليم العالي في سوق العمل الزراعي، حيث ضعف الاهتمام بمخرجات كليات ومعاهد الزراعة فضلا عن تراجع اهمية ودور البحث العلمي في مجال التطوير الزراعي والحيواني.

واقع القطاع الزراعي

- - اهمال دور المرأة الريفية، باعتبارها اداة مساعدة في الانتاج والتسويق من جهة، وترشيد الاستهلاك من جهة اخرى.
- - عدم وجود استراتيجات واضحة ترسم حدود المنتجات الزراعية المختلفة بين سياسات احلال الاستيرادات والاكتفاء النسبي وبين تلك المنتجات الموجهة نحو التصدير.
- - تحول مشكلة الغذاء الى مشكلة عالمية بسبب تزايد التصحر والاحتباس الحراري، وسيطرة الشركات العالمية الكبرى على سوق الغذاء العالمي.
- - لقد تقلصت أعداد النخيل في البصرة من حوالي (١٣) مليون نخلة إلى حوالي (٢) مليون نخلة
- - تحولت منطقة الفاو التي كانت مليئة بملايين النخيل وبساتين الفواكه بمسافة (١٢٠) كلم إلى أراضي بور وصحراء قاحلة بسبب زيادة الملوحة وقلة المياه.
- - انه بالرغم من ارتفاع نصيب الفلاح العراقي من الأراضي الزراعية قياساً بالكثير من البلدان الأخرى ، إلا إن إنتاجية الفلاح العراقي هي اقل بالمقارنة بالكثير من الدول الأخرى، حيث بلغ نصيب الفلاح الواحد من الأراضي الزراعية حوالي (٢,٥) دونم، في حين أن حصة الفلاح الواحد في مصر (على سبيل المثال) هي أقل من (٠,٥) دونم، ولكن بالرغم من ذلك فأن إنتاجية الفلاح المصري تبلغ ضعف إنتاجية الفلاح العراقي.

واقع القطاع الزراعي

- - تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لغاية الصنف الرابع نحو (١١,١) مليون هكتار وهي تشكل نسبة (٢٦,١%) من المساحة الكلية لأراضي القطر، (قسمت الأراضي الكلية للعراق إلى ثمان أقسام)). ويلاحظ أن التربة الممتازة للزراعة شكلت حوالي (٠,٦%) فقط، والجيدة للزراعة (٣٨,٧%) والمتوسطة الجودة (٤٣,٠%)، وذات القابلية المحدودة (١٧,٧%). ويلاحظ أن (٦٤,١%) من مجموع الأراضي (للصنفين السادس والسابع) يمثل عديمة الإنتاجية التي تصلح كمراعي موسمية. وهناك (٩,٤%) من إجمالي المساحة تمثل أراضي غير صالحة للزراعة (الصنفين الرابع والخامس) إلا إنها يمكن أن تتحول إلى أراضي زراعية في حالة إجراء عمليات الاستصلاح وغسل التربة لها للتخلص من الأملاح الزائدة ومن ثم فهي تمثل رصيداً إضافيا من الأراضي الزراعية. أما الصنف الثامن فهو محدود الاستعمال لكونها تقع خارج الاستعمال الزراعي حيث أنها عبارة عن تضاريس أرضية عالية وتشكل نسبتها (٤,٩%) من المساحة الكلية لأراضي القطر من حيث مواصفات التربة.
- - انخفضت الصادرات الزراعية من ٥٢,٤ ترليون دينار عام ٢٠٠٧ الى ١٧,٢ ترليون عام ٢٠١٠، والى ١٣ ترليون عام ٢٠١٥، مما اسهم في تدهور وضع الميزان التجاري الزراعي.

المشكلات الرئيسة

- **اولا : مشكلة المياه**
- نهر الفرات: ان كميات المياه التي تدخل العراق من خلال نهر الفرات بعد إنشاء عدة سدود على الفرات في سوريا كانت تبلغ (٢٣مليار م٣) والآن لا تتجاوز ال (١٣ مليار م٣).
- نهر دجلة: كان ما يدخل من تركيا بحدود (٢٨مليار م٣) والآن (١٨مليار م٣)، وأما ما يدخل من دجلة من أيران فكان بحدود (٣٠مليار م٣) والآن يبلغ بحدود (١١مليار م٣).
- نهر الكارون: وهو يصب في شط العرب، وكان بحدود (٢٧مليار م٣)، والآن توقف بالكامل.
- **ثانيا : مشكلة بناء السدود**
- - أن تركيا مستمرة ببناء السدود حيث بلغ عدد السدود التي أنشأت حتى الآن (٢٠٨) سد.
- - عدد السدود تحت الإنشاء والمزمع إنشاءها (٢١٠) سد.
- - هذا سيحرم العراق من أكثر من ٩٥٪ من مياه دجلة والفرات القادمة من تركيا وسيتحول العراق إلى بلد صحراوي.
- (ان حجم الخزين المائي اخذ بالتراجع من ٧٤,٢ مليار م٣ عام ٢٠٠٧ الى ٥١ مليار م٣ في ٢٠٠٩)

المشكلات الرئيسة

- **ثالثا : مشكلة الانفتاح الاقتصادي**
- ان عملية التحول الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ وما رافقها من تحول نحو اقتصاد السوق ادى الى اجراءات عديدة كالغاء اجراءات الحماية وفتح التجارة الخارجية والغاء التعرفة الكمركية ونظام الحصص.. (تضمن الامر رقم ٣٨ الصادر عن سلطة الائتلاف فرض ضريبة اعادة اعمار العراق بنسبة ٥%.. وتفرض على جميع البضائع المستورة الى العراق الا ما تم استثناءه، وفي مقدمة البضائع المستثناة هي المواد الغذائية)، وهذا ما ادى الى منافسة شديدة وتوقف العديد من المنتجات المحلية، واستمرار بعضها اعتمادا على الدعم الحكومي.
- **رابعا : مشكلة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية**
- ان مساعي الحكومة الى الانضمام لمنظمة التجارة تطلب ان تقوم الحكومة بمراجعة سياسات الدعم الحكومي، اذ ان المنظمة تفرض خفض التعريفات على الاستيرادات بنسبة ٣٦% خلال ست سنوات من تاريخ الانضمام، كما تنص الاتفاقية على تخفيض الدول لدعم اسعار السلع الزراعية بنسبة ٢٠% للدول المتقدمة وخلال ١٠ سنوات من تاريخ الانضمام.
- **خامسا : مشكلة الملوحة**
- تشير الاحصاءات الى ان ٧٥% من الاراضي المروية في العراق تعاني من الملوحة، وان من شأن هذه الظاهرة ان تؤدي الى زيادة مساحة الاراضي المتصحرة التي تبلغ نحو ١٦٧ الف كلم٢ وتشكل ما نسبته ٣٨% من مساحة العراق الكلية

- توقفت الزراعة وهجر المزارعون أراضيهم في أغلب أراضي محافظة البصرة التي تعتمد على الري من شط العرب، حيث أمتد لسان من المياه المالحة من الخليج العربي إلى أعماق شط العرب.

المشكلات الرئيسة

- **سادسا : مشكلة التكنولوجيا:**
- ان احد اسباب تدني حصيلة الانتاج الزراعي هو الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، حيث ان مساهمة التكنولوجيا الحديثة لا زالت متواضعة لا سيما في مجال التقنيات الاحصائية والبذور والاسمدة المحسنة واستخدام الطرق الحديثة في الري..
- **سابعا :العملية التسويقية** تجري في العراق بطريقة بدائية حيث لا يملك معظم الفلاحين مخازن نظامية لتجميع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية، أضف إلى ذلك أن الفلاح العراقي لا يدرك لحد الآن أهمية الفرز والتدريج والتصنيف للمحاصيل والمنتجات المتجمعة كما وانه لا يدرك أيضاً خطورة تركها في الهواء الطلق... الخ مما يؤدي إلى تلف نسبة كبيرة من المحاصيل قبل وصولها إلى الأسواق.وما يقال عن المنتجات الزراعية النباتية يقال عن الحيوانية ، وعليه فقد أسست الدولة العديد من المؤسسات والجمعيات التسويقية لتسهيل هذه المهمة التسويقية ، إلا أن دور هذه الجمعيات بقى ضعيفاً بسبب ضعف الوعي التعاوني لدى الفلاح ورغبته في حرية التحرك بمفرده.
- **ثامنا : توريد المستلزمات** إن سياسة توريد المستلزمات الزراعية كانت بشكل عام تقع على عائق الدولة باستيراد كميات كبيرة من الآلات والمعدات الزراعية من بذور وأسمدة وأعلاف ومبيدات وآلات ومعدات وغيرها ، هذا على الرغم من ان الدولة قللت العديد من الإجراءات الاستيرادية الحكومية وأطلقت الكثير من الحرية للقطاع الخاص في عملية الاستيراد.

المشكلات الرئيسة

- **تاسعا: السياسة الائتمانية:** وهنا لا بد من الحديث عن **المبادرة الزراعية**، التي انبثقت في ٢٠٠٨، ضمن سقف لمدة ١٠ سنوات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية.
- - توزعت تخصيصات المبادرة بين صناديق الاقتراض ٨١٦ مليار (٤٨%) وزارة الزراعة ٢٣٨ مليار (١٦%)، وزارة الموارد المائية ٦٣٩ مليار (٣٧%)، ادارة المشروع ٥,٤%.التي ساهمت بتوفير قروض في المجال الزراعي، وقد ارتفع الانتاج في بعض المنتجات الزراعية، (مثلاً في العام ٢٠١٠ بلغ الإنتاج المحلي لمحول الذرة ٥٠ ألف طن ، ارتفع الإنتاج في العام ٢٠١١ حيث بلغ ٩٦ ألف طن، كما تم ايقاف استيراد بعض انواع الفواكه لاكثر من مرة ضمن سنوات المبادرة)
- - نتيجة لذلك ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من ٣,٧% عام ٢٠٠٨ الى ٤,٨% عام ٢٠١٠، فى حين ان مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٦٨% للعام ٢٠١٠.. لكن مساهمة القطاع الزراعي عادت لتنخفض الى ٣,١ عام ٢٠١٥.
- - الا ان المشكلة ان هناك نسبة من القروض الممنوحة للفلاحين أصبحت قروضاً معدومة وكانت شروط الحصول عليها صعبة في كثير من الأحيان كما وكانت تكتنفها اعتبارات سياسية وانتماءات خاصة.

عاشرا : المشكلة الزراعية فى ظل انخفاض الازمة المالية

القطاع الزراعي فى الموازنة العامة

- ارتفعت التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة من ٢١٠ مليار دينار عام ٢٠٠٤، وشكلت نسبة ١٨,٧% من التخصيصات الاستثمارية ونسبة ١% من الموازنة العامة. ارتفعت الى ١٠٥٩ مليار عام ٢٠٠٨ ونسبة ٣,٤% من التخصيصات الاستثمارية، و١,٢% من الموازنة، اما في ٢٠١١ فبلغت ١٦٨٣ مليار، وبنسبة ٥,٦% من التخصيصات الاستثمارية ونسبة ١,٧ من الموازنة. في حين انها انخفضت الى ٤,١ من التخصيصات الاستثمارية عام ٢٠١٥ وبنسبة ١,٢ من الموازنة.
- واضح ان هذه التخصيصات منخفضة ولذلك لعدة اسباب منها: ضخامة التخصيصات التشغيلية، وارتفاع التخصيصات الامنية، وضخامة تخصيصات الدعم الاجتماعي والبطاقة التموينية، والتزامات العراق الخارجية، وارتفاع نسبة الانفاق على قطاع الطاقة (الكهرباء والنفط).. واخيرا توجه التخصيصات نحو الدفاع والحشد والنازحين بعد احداث الموصل والازمة المالية
- يمثل القيد المالي مشكلة حقيقة امام تطور القطاع الزراعي، خاصة ان هذا القطاع يعتمد على دعم الحكومة. ومن اشكال الدعم المختلفة:- دعم البذور والاسمدة والحاصدات وانظمة الري. تقديم اللقاحات والعلاجات البيطرية. شراء المنتجات الزراعية من الفلاحين، تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للفلاحين. حيث ارتفع الدعم من ٣٠٠ مليار عام ٢٠٠٤ الى ٣٤٩ مليار دينار عام ٢٠٠٨ والى ٧٥٠ مليار عام ٢٠١١.
- ان عملية الانتاج الزراعي والحيواني عملية طويلة الاجل ومحفوفة المخاطر وان انتاجيتها تعتمد على ظروف وعوامل متقلبة خاصة المناخية، مما يتطلب دعم حكومي طويل الاجل.
- ان هناك علاقة دالية واضحة بين ايرادات الموازنة والتي تعتمد على المورد النفطي بنسبة كبيرة وبين تحسن اداء ونمو القطاع الزراعي، اذ انه ينمو بنمو الايرادات النفطية ويتراجع بتراجعها.

ثانيا : تحديد الحلول

- - المطالبة بالإتفاقيات الدولية مع تركيا وايران لتقاسم المياه في العالم وذلك من خلال تفعيل الجهود الدبلوماسية في هذا المجال. والتفكير جدايا بمسألة مقايضة النفط مقابل الماء.
- - التفاوض مع الجانب الايراني بشكل جدي وتفصيلي بشأن كيفية التعاون بين المؤسسات الإيرانية والعراقية في مجالات الري والزراعة، ومحاولة الحصول على الحد الأدنى من الماء وإستخدام أفضل الطرق للسقي وعدم هدر الماء.

تحديد الحلول

- - إقامة مشاريع أروائية ، فضلاً عن إستخدام التقنيات الحديثة في الري والتخلص من الأملاح
- - ضرورة ملحة لتوفير قسم من المستلزمات الزراعية الضرورية التي بالإمكان تصنيعها اعتماداً على الخبرات المحلية والمواد الأولية ومستلزمات التصنيع الأخرى من المكائن والمعدات المتوفرة في القطر. وهو ما يتطلب ضرورة وضع اليات للحد من استيراد السلع المناظرة.
- - لا تزال وزارة الزراعة مستمرة في دعم أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي مثل مستلزمات المكننة الزراعية ، البذور المحسنة ، الأسمدة الكيمياوية، وغيرها من المستلزمات الزراعية. وهذا الامر لا يمكن الاستمرار فيه، ولا بد من المزيد من الاعتمادية على القطاع الخاص وفصل العلاقة بين الحكومة وهذا القطاع، نسبيا، وذلك من خلال تحسين كفاءة اداءه وتخفيض تكاليف الانتاج باستخدام اساليب حديثة تعتمد على التكنولوجيا والاعتماد على الايدي العاملة المدربة.

تحديد الحلول

- لا بد من مراجعة شاملة لدور الدولة في الحياة الاقتصادية عموما والقطاع الزراعي خصوصا، من خلال التوقف عن سياسات التوظف غير المنتج، والمبالغات في الاجور والوراتب وتفعيل انظمة الحوافز، وابعاد قطاع النفط عن الحياة الاقتصادية لما سببه من اتكالية كبيرة على الدولة وقتل فرص التطور الزراعي.
- مراجعة السياسة النقدية فيما يتعلق بسعر الصرف للدولار مقابل الدينار، باتجاه تخفيض قيمة الدينار، لغرض الحد من دخول السلع الرخيصة، وهو ما يمكن ان يشجع الانتاج ومن ثم التصدير الزراعي.
- يجب أن تتبنى الدولة الاستثمار في مجالات البنى التحتية التي لا يمكن للقطاع الخاص الدخول بها، وإشراك القطاع الخاص في الدخول في المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي والتي تحقق له الأرباح في المشاريع ذات المردود السريع. كما يجب الاسراع في اشراك القطاع الاجنبي من خلال الاستثمار المباشر.
- على للقيادات الإدارية في وزارة الزراعة استيعاب المرحلة الحالية التي يمر بها العراق، و إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والزراعية والمالية السابقة بحيث تكون ذات أثر فعال في حركة التنمية الزراعية في العراق.

تحديد الحلول

- - الاهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج الدراسية وبما يتماشى مع التطور العلمي في دول العالم.
- - استخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار السماح بالاستيراد المنضبط في أوقات شحة المنتوج محليا.
- - الانسحاب التدريجي للدولة من الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية التي بإمكان القطاع الخاص تنفيذها حالياً، وتبقى الدولة مسؤولة عن الأنشطة ذات النفع العام.
- - تشجيع القطاع الخاص من خلال تصنيع بعض المستلزمات الزراعية مما يساعد على تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من الاعتماد على الاستيراد.
- - تقديم تسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب للإستثمار في مجال تقانات ما بعد الحصاد وتوفير رؤوس الأموال (الصناديق الإستثمارية) اللازمة لنشر هذه التقانات من قبل القطاع الخاص.

تحديد الحلول

- - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في محطات الأبقار وإقامة صناعات متكاملة لتصنيع وتسويق المنتجات. وتبسيط إجراءات تمليك الأراضي الزراعية إلى وزارة الزراعة لغرض إقامة مشاريع عليها.
- - رسم خارطة استثمارية بالمشاريع المؤهلة للاستثمار وإرسالها إلى الهيئة الوطنية للاستثمار.
- - دورات وورش عمل تخصصية ضمن مشاريع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرامج التعاون مع أستراليا وأمريكا وإيطاليا واليابان والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد»، واستثمار اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية في هذا الجانب.